

«إخلاء المتهم بقتل الضابط حنا فضيحة قضائية لن نسكت عنها»

حرب: يجب احترام جميع الصلاحيات الدستورية بالممارسة



(دالاتي ونهرا)

المجلس الدستورية ولكن نريد أن نحافظ على هذه الصلاحيات وهذا حق كرسه الدستور ولا نقبل أن يمس به إلا أنه في الوقت ذاته نحن متفقون على أن الممارسة يجب أن تكون بأن يحترم الجميع الصلاحيات الدستورية بما فيهم رئيس المجلس بحيث يسمح للمجلس الإذلاء برأيه في القضايا الأساسية التي يعود للمجلس النيابي أن يقرها ولا يقرها عنه رئيس المجلس».

وكان مكتب حرب الاعلامي اصدر بياناً أمس علق فيه حرب على إخلاء سبيل عنصر «حزب الله» الذي أطلق النار على الطوافة العسكرية للجيش اللبناني في ٢٨ آب ٢٠٠٨ وأدى إلى استشهاد النقيب الطيار في الجيش سامر حنا، لافتاً إلى أن حرب «تلقى مساءً (أول من) أمس معلومات أكدت بأن المحكمة أصدرت هذا القرار وهذا ما شكل صدمة لي ليس على سعيد شخصي إنما على سعيد القانون والقضاء في لبنان».

ورفض حرب «حدوث تسوية على دماء شهيد ضابط في الجيش اللبناني وخلال أدائه واجبه العسكري. وهناك إمكانية لتطبيق العدالة وهذا واجب لأن نخترع عدالة إستثنائية لأن ظروف الحادثة معروفة وهي مهما كانت ليست كظروف حادث سيارة يؤدي إلى الوفاة».

من جهة أخرى، قال حرب في موضوع إعادة انتخاب الرئيس بري أو انتخاب رئيس جديد للمجلس: «من الضروري أن يكون للرئيس موقف يلتزم به على سعيد تحقيق خطوة إصلاحية بشأن النظام الداخلي والنظام الداخلي ليس تعديلاً للدستور أو لصلاحيات الرئيس، نحن نطالب بتعديلات في النظام الداخلي وهي لا تمس صلاحيات رئيس المجلس ونطالب في الوقت عينه أن يلتزم رئيس المجلس صلاحياته فلا يعمد إلى اتخاذ القرارات الكبيرة نيابة عن المجلس. فما حدث في الماضي هو خروج على الدستور وتجاوز لصلاحيات رئيس المجلس وبعاد لمجلس النواب وإتخاذ القرار عنه».

وبشأن توحيد مواقف نواب ١٤ آذار قال حرب: «هذا الموضوع قيد البحث والمسألة ليست مسألة خلافية هامة إنما هي محصورة بضبط عمل مجلس النواب وإذا وجدت في ١٤ آذار كتل نيابية ذات مواقف مختلفة فهذا لن يمس أساساً بوحدة ١٤ آذار ونسعى إلى موقف وسطي من الموضوع والمشاورات تطل كل المواضيع المطروحة لا سيما موضوع الحكومة. وما استنتجته من لقائي الجارحة مع فخامة رئيس الجمهورية أنه عند تشكيل الحكومة وإذا ضمت وزراء من قوى الموالية ومن قوى المعارضة ووقع خلاف حول التصويت على موضوع ما فالرئيس سيحافظ على حقه في ترجيح التصويت في مجلس الوزراء بين المعارضة والموالية. وهناك طرق عديدة ليكون لرئيس الجمهورية الحصانة الوازنة في الحكومة وقراراتها».

وصف النائب بطرس حرب قرار إخلاء سبيل المتهم بقتل الضابط سامر حنا بـ«الفضيحة القضائية التي لا يجوز السكوت عنها»، وقال: «هذا الأمر يدعوني إلى إعادة تأكيد طرحي بإلغاء المحاكم العسكرية والمحاكم غير العادية والاستثنائية في لبنان».

واعتبر أن قوى ١٤ آذار في حلقة تشاور للبحث في توجه تسمية (رئيس كتلة «المستقبل» النيابية) النائب سعد الحريري لترؤس الحكومة المقبلة، «رافضاً مبدأ الابتزاز في موضوع انتخاب رئيس المجلس النيابي».

وأكد «نريد أن نحافظ على هذه صلاحيات رئيس المجلس إلا أنه في الوقت ذاته نحن متفقون على أن الممارسة يجب أن تكون بأن يحترم الجميع الصلاحيات الدستورية بما فيهم رئيس المجلس بحيث يسمح للمجلس الإذلاء برأيه في القضايا الأساسية التي يعود للمجلس النيابي أن يقرها ولا يقرها عنه رئيس المجلس».

وقال حرب بعد لقائه أمس رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة في السرايا الحكومية أمس: «عبيرت للرئيس السنيورة عن أسفي الكبير واستنكاري للقرار الذي صدر عن المحكمة العسكرية لإخلاء سبيل من قتل الضابط في الجيش اللبناني سامر حنا. وقد أبلغته أن هذه رسالة خطيرة جداً إذا ما قورنت بكيفية تصرف القضاء بأحداث مخيلة أو أقل خطورة. هذه فضيحة لا يجوز السكوت عنها أو القبول بها».

أضاف: «أبلغت دولته أنني بصدد تحضير تقديم اقتراح قانون يلغي المحاكم الاستثنائية وبصورة خاصة المحكمة العسكرية على أن تبقى صلاحيات المحكمة العسكرية مصورة في القضايا التمهيدية التي تخص العسكريين فقط لا غير. وبذلك نتفادى أن يكون هناك قضاء جزائي عادي مستقل وقضاء آخر مؤلف من ضباط يعينون من السلطة التنفيذية. كما أبلغت الرئيس السنيورة أنني سأتصل بفخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان لأبلغه احتجاجي واعتراضي على هذا التصرف الذي لا يدخل الطمأنينة. وأنا كنت قد اتصلت بوزير العدل إبراهيم نجار وتداولت معه في هذا الشأن وكان هذا القرار موضع استغراب من قبل الجميع».

وقال: «نحن في حلقة تشاور في قوى ١٤ آذار نبحث في توجهنا نحو تسمية النائب سعد الحريري لترؤس الحكومة المقبلة وما يجب أن يسبق أو يرافق عملية تشكيل الحكومة من اتصالات وما يجب أن ينجز قبل إعلان هذه الحكومة لا سيما الاتفاق على مضمون البيان الوزاري بحيث لا تشكل الحكومة وتختلف على مضمون البيان وتتحول من حكومة يجب أن تعمل انطلاقاً من برنامج إلى حكومة واقعة في مأزق البحث عن صيغة غامضة مبهمه يمكن أن ترضي كل الناس ولا ترضي أحداً بالنتيجة وكل ذلك قبل أن تبدأ هذه الحكومة بعملها. بحثنا في هذه الأمور كلها ونرى أنه إذا كان هناك تجاوب من قبل الأقلية واحترام لإرادة الرأي العام اللبناني سوف يمكننا أن نشكل حكومة بدون عقبات. أما إذا كان لدى الأقلية شروطاً كالثالث المعطل أو التمثيل النسبي النيابي في الحكومة وهذه طبعاً مرطقة دستورية فإن هذا سيشكل عقبة كبيرة قد تؤدي إلى تأزيم موضوع تشكيل الحكومة وإلى أزمة في البلد وهذا طبعاً ما لا نتمناه».

وعن رئاسة مجلس النواب، قال: «إننا نريد تطوير النظام الداخلي لكي يتطور عمل المجلس النيابي وبشكل إصلاحي. نحن لا نريد الاعتداء إطلاقاً أو التخفيف من صلاحيات رئيس